



بيان صحفي صادر عن الاتحاد الأوروبي
القدس

11 كانون الثاني، 2012

الاتحاد الأوروبي يمنح 11 مليون يورو لدعم القطاع الخاص الفلسطيني واعطاء دفعة للاقتصاد الفلسطيني

سيقوم رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض والقائم بأعمال ممثل الاتحاد الأوروبي السيد جون غات-راتر بتوقيع اتفاقية تمويل بقيمة 11 مليون يورو دعماً للقطاع الخاص وبناء المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد. وبما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة 2011-2013، تهدف هذه الاتفاقية لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام ولخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة.

"خلال العامين الأخيرين، كانت عملية دعم القطاع الخاص الفلسطيني وتسهيل التجارة الفلسطينية هدفا رئيسيا كسياسة يتبعها الاتحاد الأوروبي. لقد دعمنا رجال الأعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة وننوي ان نستمر عبر النشاطات التي تم التخطيط لها في اتفاقية اليوم. خلال الثلاث أعوام ونصف القادمة، سنقوم بالبناء على العمل الهام الذي قامت به السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز مؤسسات القطاع الخاص الفلسطينية لتصبح أكثر تنافسية ولتوسيع فرص الأسواق. سيتم دعم ذلك من خلال دعم قدرات وزارة الاقتصاد الوطني في صياغة السياسات التجارية."

وتحديداً، من خلال الاتفاقية، سيوفر الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً لدعم المشاريع التجارية في الضفة الغربية التي تأثرت بسبب الاحتلال الإسرائيلي وفي سبيل تعزيز قدرات مزودي الخدمات التجارية (على سبيل المثال، من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب والقيام بأبحاث السوق) من أجل تشجيع إعادة تنشيط الاقتصاد في قطاع غزة.

إضافة إلى ذلك، ستعزز قدرات وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات ذات العلاقة من أجل دمج الاقتصاد الفلسطيني في نظام التجارة متعدد الأطراف (على سبيل المثال من خلال توفير المساعدة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومساعدات فنية من أجل تطوير الخبرات والقدرات الداخلية للمساعدة في صياغة السياسات).

وفي سبيل جعل المشاريع التجارية الفلسطينية أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، سيضمن البرنامج أن تنقيد المشاريع بالمقاييس البيئية الدولية وأن تستطيع الوصول إلى تكنولوجيا أكثر نظافة. اهتمام خاص سيتم منح لتشجيع حوار أفضل بين القطاعين العام والخاص وضمان مشاركة النساء في مواقع رئيسية.

خلفية:

هذه الاتفاقية هي جزء من رزمة دعم إلى الفلسطينيين تم الاعلان عنه مبدئياً عبر المفوضية الأوروبية في آب 2010. لقد دعم الاتحاد الأوروبي العديد من المشاريع بهدف تعزيز القطاع الخاص الفلسطيني. وقد تم اطلاق برنامج إعادة بناء القطاع الخاص في غزة التابع للسلطة الفلسطينية في عام 2009 وهو مشروع كبير يعتبر الأول من نوعه لدعم المشاريع التجارية – وهو إحدى المشاريع الرئيسية للاتحاد الأوروبي بقيمة 22 مليون يورو. لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات عملية لفتح أسواقه أمام الصادرات الفلسطينية في إطار اتفاقية الإعفاء الجمركي

(الزراعة، الثروة السمكية) وقد بدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية بدءاً من الأول من كانون الثاني
2012.

للاتصال:

انتونيا زافيري (02 5415 859, 0548024915)

شادي عثمان (02 541 5867, 0599673958)

<http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/>